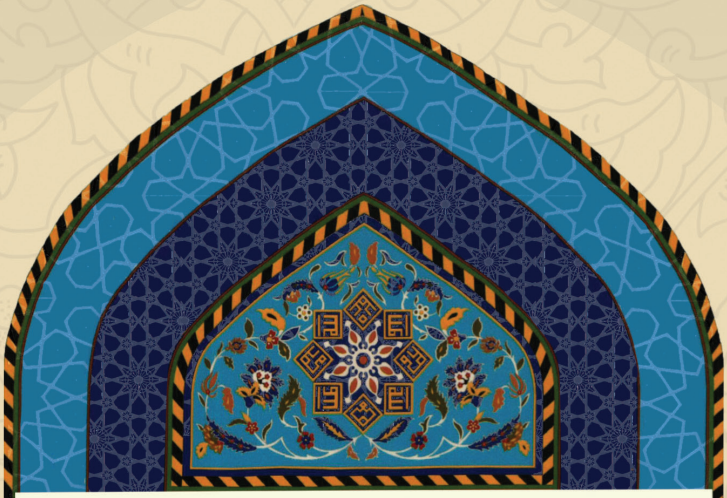

رسالة الإمام الهادي عليه السلام إلى أهل الأهواز
(الحلقة الرابعة)

Imam Al-Hadi's (PBUH) Letter to Ahwaz's people (4th episode)

الشيخ ماهر سامي كباشي الحجاج

Sheikh Maher Sami Kabashi Al-Hajaj

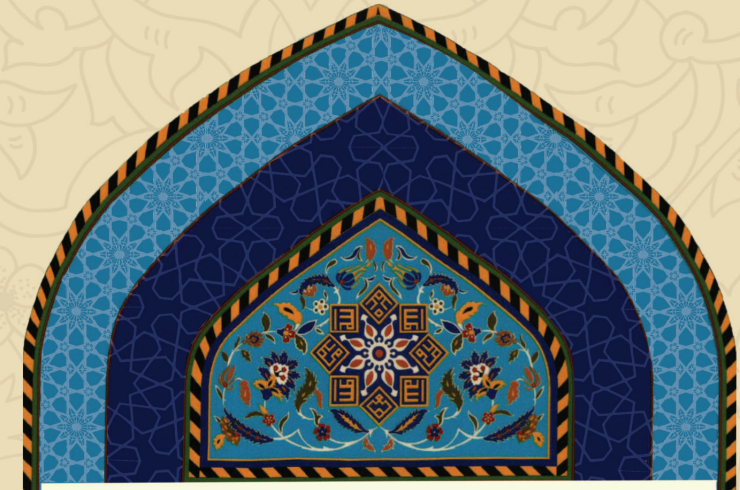

رسالة الإمام الهادي عليه السلام إلى أهل الأهواز
(الحلقة الرابعة)

الملخص:

في هذه الحلقة من شرح رسالة الإمام الهادي عليه السلام إلى أهل الأهواز نتناول ما بيّنه الإمام الهادي عليه السلام في الأمر بين الأمرين، حيث أوضح الإمام عليه السلام هذه الحقيقة من خلال دليلين: عقلي وآخر نقلي، وذكر خلالهما بعض الأمور الخارجة عن الاختيار، وذكر أيضاً تطبيقاً لذلك، ثم ذكر خاتمة في مثال للأمر بين الأمرين.

ولكننا قبل أن ندخل في بيان كلام الإمام نقدم عدة مباحث كتعريف الأمر بين الأمرين، والنصوص الدالة عليه؛ تمهيداً للدخول في بيان كلام الإمام الهادي عليه السلام.

الكلمات المفتاحية:

الإمام علي الهادي عليه السلام، الأمر بين أمرين، الأهواز، الجبر والتفويض .

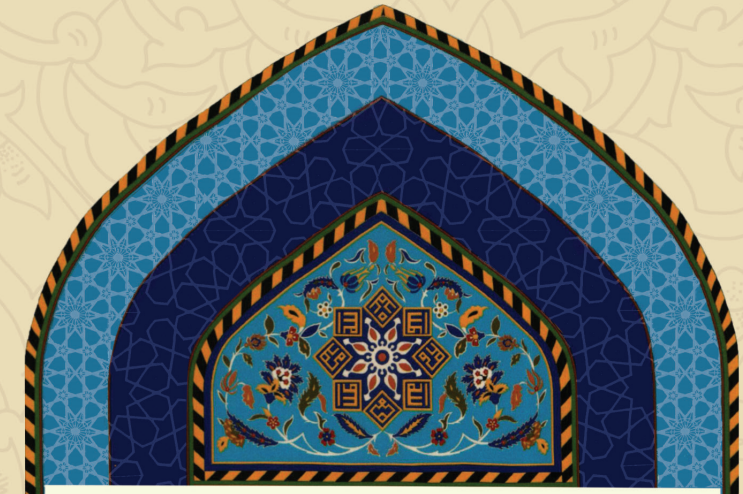

Imam Al-Hadi's (PBUH) Letter to Ahwaz's people (4th episode)

Abstract:

Through this episode of explaining Imam Al-Hadi's (pbuh) Letter to Ahwaz people, we will reveal what imam Al-Hadi has shown concerning one issue of two issues. Imam (pbuh) has shown this truth through two evidences: mind and transmitted. He mentioned several things out of choice with an application to this issue then he mentioned a conclusion of this topic.

Before the interpretation of imam words, we introduced several sections as the definition of one issue of two issues; the texts supported this matter as an introduction to interpret imam Al-Hadi's (pbuh) words.

key words:

imam Ali Al-Hadi (pbuh), an issue of two issues, Al-Ahwaz, fatalism and free will.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

الأمر الثالث: الأمر بين الأمرين

المبحث الأول

تعريف الأمر بين الأمرين

بعد أن اتضح الحال في الجبر والتفويض، وأنهما دعويان باطلتان، اتجه بنا البحث نحو (الأمر بين الأمرين)، الذي يمثل برّ الأمان الفكري للاعتقاد بمخلوقية الأفعال البشرية بمعية الاختيار، بمعنى إنها وإن كانت مخلوقة لله (تعالى) إلا أن صدورها من الإنسان متوقف على اختياره لفعله، خلافاً لمن ظن أنها مخلوقة مطلقاً لله (تعالى)، ولا اختيار للإنسان فيها وهم (الجبرية)، وخلافاً لمن ظن أنها مخلوقة للبشر ولا دخل لله (تعالى) فيها مطلقاً وهم (المفوّضة) أو (المعتزلة).

وقد ورد ذكر هذه الحقيقة المهمة ـ الأمر بين الأمرين ـ في لسان الروايات، وعرّفه بعض العلماء أيضاً، وإن كان في الأعم الأغلب لم يتعرّض الأعلام لتعريفه في حدود ما اطلعنا عليه من كلماتهم، ولعل ذلك لوضوحه، أو أن حقيقته تتضح من خلال توضيح الجبر والتفويض، فيكون معناه واضحاً؛ إذ هو حالة بينهما، ومن تلك التعريفات:

ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام بأنه: «صحة الخلقة، وتخلية السرب، والمهلة في الوقت، والزاد مثل الراحلة، والسبب المهيج للفاعل على فعله»[1].

ومثّل الإمام الصادق عليه السلام للأمر بين الأمرين بمثال عندما سُئل عنه فقال: «مثل ذلك: رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته، ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية»[2].

وهذا التعريف للأمر بين الأمرين من خلال بيان مقوماته الأساسية التي يرتكز عليها، وسوف نقف عندها مفصّلاً عند بيان كلام الإمام الهادي عليه السلام، حيث فصّل الكلام في بيانها.

وعرّفه الإمام الرضا عليه السلام: بأنه «وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به، وترك ما نهوا عنه»[3].

وعرّفه السيد الخميني بأنه: (وهو

---

(١) الحراني، تحف العقول، ص٤٦٠، وهذا الحديث رواه الإمام الهادي عليه السلام في هذه الرسالة، وسيأتي بيانه في الحلقة الخامسة من شرح هذه الرسالة إن شاء الله (تعالى).

(٢) الكليني، الكافي، ج١ ص١٣ و ١٦٠.

(٣) الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج٢، ص١٧ و١١٤.

مجلة تراث شامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

كون الموجودات الإمكانية مؤثرات لكنه لا بالاستقلال، وإنّ فيها الفاعلية والعلية والتأثير لكن من غير استقلال واستبداد، وليس في دار التحقق فاعل مستقل سوى الله تعالى)[١].

وهذه التعاريف قد تبدو أنها مختلفة صورة وصياغة، ولكنها متحدة روحاً ومعنى؛ وذلك أن ما قاله الإمام الرضا عليه السلام ـ «وجود السبيل» ـ هو مختصر لما قاله الإمام الصادق عليه السلام، فإنّ ما بينه من الأمور الخمسة هن عبارة أخرى عن السبيل الذي بين الجبر والتفويض.

وأما ما قاله السيد الخميني فهو بيان (للسبيل)، وتوضيح لكون العباد وما يفعلون مخلوقين لله (تعالى) مع أنهم هم الفاعلون حقيقة، وهو معنى (الربط) وعدم الاستقلال.

أي: أنه قدس سره يبيّن كون الأفعال مع إسنادها حقيقةً للبشر، ولكنها لا تخرج بذلك عن زي المعلولية لله (تعالى)؛ حيث إن الإنسان معلول لله (جلّ وعلا)، فكل شيء يصدر منه داخل تحت هذا العنوان وهو المعلولية.

(١) الخميني، حديث الطلب والإرادة، ص٦٥، وينظر: السبحاني، لب الاثر، ص٨٥.

المبحث الثاني

الأمر بين الأمرين لبُّ الإسلام

عندما نستقرئ الموقف الإسلامي من أفعال البشر، من حيث كونها مخلوقة لله أو للناس أو لكليهما بنحو الطولية، نجد أن الإسلام الذي هو دين الفطرة، يتعامل مع الناس بنحو طبيعي فطري، ولم يثر هذه الشبهة أبداً، بل عاملهم على أساس أن هذه أفعالكم المنتسبة إليكم، وهي التي ترسم لكم موقف الشارع منكم في الدارين، كما ورد في الكتاب والسنة.

أما الكتاب، فقال الله (تعالى): ﴿ورسولا إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم إني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله وأبرئ الأكمه والأبرص وأحيي الموتى بإذن الله وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم إن في ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين * ومصدقاً لما بين يدي من التوراة ولأحلّ لكم بعض الذي حُرّم عليكم وجئتكم بآية من ربكم فاتقوا الله وأطيعون﴾[٢]

ونصّ هذه الآية واضح في نسبة الأفعال المتعددة لعيسى ابن مريم عليه السلام،

(٢) سورة آل عمران، الآية ٤٩ – ٥٠.

مجلة تراث السلام
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

منها: نفس كلامه مع قومه، وإتيانه بالآية والمعجزة التي تتكون من عدة أمور: خلق الطير، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه، والإخبار بالمغيبات، وغير ذلك.

وقوله (تعالى): ﴿قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون﴾[١]

وهذه الآية واضحة في نسبة الزراعة، والحصاد للمحاصيل، وتخزين المحاصيل إلا ما كان ضروري للأكل، للناس بلا نقاش.

وقوله (تعالى): ﴿قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم﴾[٢]

هذا وأن القران كله جاء على هذا النسق في نسبة الأفعال للبشر، فلذا خاطبهم بأمره ونهيه.

وفي الوقت نفسه نبه على أن هذه الأفعال التي تصدر عنكم ليست مستقلة وفي معزل عن إرادة الله ومشيئته، فتبطل مقالة المفوّضة، فقال (عزّ وجلّ): ﴿وما تشاؤون الا أن يشاء الله﴾[٣].

وأما السُنّة، فهي روايات كثيرة جداً، منها: ما رواه علي بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد عليهما السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من قال: (رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، وبأهل بيته أولياء)، كان حقاً على الله أن يرضيه يوم القيامة»[٤].

ومنها: ما عن أبي بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أكل مال أخيه ظلماً ولم يردّه إليه، أكل جذوة من النار يوم القيامة»[٥].

ومنها: ما عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «العامل بالظلم، والمعين له، والراضي به، شركاء ثلاثتهم»[٦].

عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «باع أبي أرضاً من سليمان بن عبد الملك بمال، فاشترط في بيعه: أن يزكي هذا المال من عنده لست سنين»[٧].

---

(١) سورة يوسف، الآية ٤٧.

(٢) سورة النحل، الآية ٢٦.

(٣) سورة الإنسان، الآية ٣٠.

(٤) علي بن جعفر، مسائل علي بن جعفر، ص٣٠٩ و ٧٨١.

(٥) الكليني، الكافي، ج٢، ص٣٣٣ و١٥.

(٦) الكليني، الكافي، ج٢، ص٣٣٣ و ١٦.

(٧) الكليني، الكافي ج٣، ص٥٢٤ و ١.

وهذه وغيرها من الروايات الصريحة في نسبة فعل الإنسان إليه، في قوله وفعله، في عبادته ومعاملته مع الآخرين، بل قد يكون ذكرنا لهذه الروايات وأمثالها غير صحيح؛ من حيث إن الإسلام إنما جاء لتنظيم حياة الإنسان، وتهذيب أفعاله، وجعله على جادّة الحقّ والصواب، فماذا نذكر منه وماذا نترك؟ وبما أنه ليس من المعقول أن نذكر السنّة برمّتها هنا، اكتفينا منها بهذا النزر القليل، للتنبيه على ذلك.

ومن هذا البيان يتضح لنا: أن نظرية (الأمر بين الأمرين) هي لبّ الإسلام وأصله، وليست نظرية طارئة عليه كسابقاتها من الجبر والتفويض، بل هي نظرية مستلّة من روح الدين، وهي قضية عريقة وقديمة بقدمه.

وعليه يكون السؤال عن تاريخ نشوء هذه النظرية سؤالاً خاطئاً؛ إذ لا اثنينية بينها وبين الدين واقعاً، وهي عينه ونفسه إلا بالتسمية، فهي إذن نشأت بنشأته، وأما ظهورها في أيام الإمام الباقر والصادق عليهما السلام، فهو لا يعني أنها قضية جديدة وأمر مستحدث، وإنما طُرحت نظريات الانحراف في ذلك الزمان، فبيّن الأئمة وجهة نظر الإسلام في ذلك، وأيضاً بيّنوا زيف تلك الدعاوى الباطلة (الجبر والتفويض).

وما يؤيد هذا هو ما ورد عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حيث سُئل: «... يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن القدر، فقال: بحر عميق فلا تلجه، قال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر، قال: سر الله فلا تتكلّفه، قال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر، قال: أما إذ أبيت فإنه: أمر بين أمرين لا جبر ولا تفويض»[1]، فإن سيد المتقين عليه السلام يشير إلى الأمر بين الأمرين مع أن الفاصلة بينه وبين زمان ظهور الجبر والتفويض قرابة المئة عام، ومع ذلك أشار إليها عليه السلام، وهذه دليل كون قضية الأمر بين الأمرين هي من حاقّ الإسلام.

المبحث الثالث

الأخبار الواردة في إبطال الجبر والتفويض

الله (تعالى) منذ أول الخليقة على الأرض أرس الرسل، وشرّع الشرائع، وأمر الناس ونهاهم من خلال رسله وأوصيائهم، وبيّن لهم الصراط المستقيم الذي إذا سلكوه انتهى بهم إلى رضوان الله

(١) المتقي الهندي، كنز العمال، ج١، ص٣٤٨-٣٤٩/ ١٥٦٧.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

(عزّ وجلّ) ﴿وذلك هو الفوز العظيم﴾[١].

والدين الذي أنزله الله (تعالى) لم يقتصر على الحلال والحرام فقط، بل فيه العقيدة، والأخلاق، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، فهو كما قال (جلّ شأنه): ﴿وأنزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء﴾[٢].

وأهم فقرة فيه هو الاعتقاد، فنصب للناس أعلاماً للهداية، يبينون لهم هذا الدين، ويحافظون عليه من تلاعب المبتدعين فقال (تعالى): ﴿ولكل قوم هاد﴾[٣]، فأهل البيت عليهم السلام هم الهداة لهذه الأمّة، كما تقدم بيانه في المقدمات التي ذكرها الإمام الهادي عليه السلام، فلذا نجد الأئمة وقفوا بوجه كثيرٍ من الانحرافات التي مُنيت بها الأمّة، ومنها بدعة الجبر والتفويض، فأجابوا عنهما بالتفصيل، ولكن ببيانات مختلفة، وروايات متعددة، ومن ذلك:

١- عن حفص بن قرط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من زعم أن الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أن الخير والشر بغير مشيئة الله فقد أخرج الله من سلطانه، ومن زعم أن المعاصي بغير قوة الله فقد كذب على الله، ومن كذب على الله أدخله الله النار»[٤].

٢- عن سهل بن زياد وإسحاق بن محمد وغيرهما، رفعوه قال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام جالسا بالكوفة ـ بعد منصرفه من صفين ـ إذ أقبل شيخ فجثا بين يديه، ثم قال له: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشام أبقضاء من الله وقدر؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أجل يا شيخ، ما علوتم تلعةً ولا هبطتم بطن وادٍ إلا بقضاء من الله وقدر.

فقال له الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين؟

فقال له: مه يا شيخ، فوالله لقد عظم الله الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليه مضطرين.

فقال له الشيخ: وكيف لم نكن في شيءٍ من حالاتنا مكرهين ولا إليه مضطرين، وكان بالقضاء والقدر مسيرنا

(١) سورة النساء، الآية ١٣.

(٢) سورة النحل، الآية ٨٩.

(٣) سورة الرعد، الآية ٧.

(٤) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٨ و ٦.

ومنقلبنا ومنصرفنا؟

فقال له: وتظن أنه كان قضاء حتماً وقدراً لازماً؟ إنه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب، والأمر والنهي والزجر من الله، وسقط معنى الوعد والوعيد، فلم تكن لائمة للمذنب، ولا محمدة للمحسن، ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن، ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب، **تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان، وخصماء الرحمن، وحزب الشيطان، وقدرية هذه الأمّة ومجوسها.**

إن الله (تبارك وتعالى) كلف تخييراً، ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يُعص مغلوباً، ولم يُطع مكرهاً، ولم يُملِّك مفوِضاً، ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً، ﴿ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾[١].

فأنشأ الشيخ يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته
يوم النجاة من الرحمن غفرانا
أوضحت من أمرنا ما كان ملتبساً
جزاك ربك بالإحسان إحسانا»[٢]

٣- عن أبي أحمد الغازي، قال: حدثنا علي بن موسى الرضا عليه السلام، قال: حدثني أبي موسى بن جعفر، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي محمد بن علي، قال: حدثنا أبي علي بن الحسين، قال: حدثنا أبي الحسين بن علي، قال: سمعت أبي علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: «الأعمال على ثلاثة أحوال: فرائض، وفضائل، ومعاصي.

فأما الفرائض، فبأمر الله، وبرضى الله، وبقضاء الله وتقديره، ومشيئته وعلمه (عزّ وجلّ).

وأما الفضائل، فليست بأمر الله، ولكن برضى الله، وبقضاء الله، وبمشيئة الله، وبعلم الله (عزّ وجلّ)[٣].

وأما المعاصي، فليست بأمر الله، ولكن بقضاء الله، وبقدر الله، وبمشيئته وعلمه، ثم يعاقب عليها»[٤].

٤- عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: « قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إنّ بعض أصحابنا يقول بالجبر، وبعضهم يقول: بالاستطاعة، قال: فقال لي: أكتب

---

(١) سورة ص، الآية ٢٧.

(٢) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٥ / ١.

(٣) ورواها الصدوق في (التوحيد، ص٣٦٩ – ٣٧٠ / ٩): «وبمشيئته وبعلمه».

(٤) الصدوق، الخصال، ص١٦٨ و ٢٢١.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم، قال علي بن الحسين: قال الله (عزّ وجلّ): (يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء، وبقوتي أديت إلي فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعاً بصيراً، ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذلك إني أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني؛ وذلك إني لا أسأل عما أفعل وهم يسألون)، قد نظمت لك كل شيء تريد»[١].

٥- عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، قالا: «إن الله أرحم بخلقه من أن يجبر خلقه على الذنوب ثم يعذبهم عليها، والله أعزّ من أن يريد أمراً فلا يكون. قال: فَسُئِلا: هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة؟ قالا: نعم، أوسع مما بين السماء والأرض»[٢].

٦- عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من زعم أن الله يأمر بالفحشاء فقد كذب على الله، ومن زعم أن الخير والشر إليه فقد كذب على الله»[٣].

٧- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت أجبر الله العباد على المعاصي؟ قال: لا، قلت: ففوض إليهم الأمر؟ قال: قال: لا، قال: قلت فماذا؟ قال: لطف من ربك بين ذلك»[٤].

٨- عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين، قال: قلت وما أمر بين أمرين؟ قال مثل ذلك: رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته، فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية»[٥].

٩- روى الحميري عن علي بن جعفر أنه قال: «وسألته[٦] فقلت: رأيتك تسلم على النبي صلى الله عليه وآله في غير الموضع الذي نسلم نحن فيه عليه من استقبال القبر؟ قال: فقال: تسلّم أنت من حيث يسلّمون، فإن أبا عبد الله عليه السلام ذكر إنساناً من المرجئة فقال: والله لأضلّنه، ثم ذكر القدر فقال: إنه يدعو إلى الزندقة، فقال له الحسن بن جهم: فأهل الجبر؟ قال: وما يقولون؟ قال: يزعمون أن الله (تبارك وتعالى) كلّف العباد ما لا يطيقون، قال: فأنتم ما

---

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٩ و ١٢.

(٢) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٩ و ٩.

(٣) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٦ و ٢.

(٤) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٩ و ٨.

(٥) الكليني، الكافي، ج١، ص١٦٠ و ١٣.

(٦) أي علي بن جعفر سال اخاه الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

تقولون؟ قال: نقول: إن الله لا يكلف أحداً ما لا يطيق، ونخالف أهل القدر فنقول: لا يكون... فقال: جفّ القلم بحقيقة الإيمان لمن صدّق وآمن، وجفّ القلم بحقيقة الكفر لمن كذّب وعصى»[١].

١٠- عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته فقلت: الله فوض الأمر إلى العباد؟ قال: الله أعزّ من ذلك. قلت: فجبرهم على المعاصي؟ قال: الله أعدل وأحكم من ذلك. قال: ثم قال: قال الله: (يا ابن آدم أنا أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني، عملت المعاصي بقوتي التي جعلتها فيك»[٢].

١١- عن سليمان بن جعفر الحميري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «ذكر عنده الجبر والتفويض فقال: أَلا أعطيكم في هذا أصلاً لا يختلفون ولا يخاصمكم عليه أحد إلا كسرتموه؟ قلنا: إن رأيت ذلك، فقال: إن الله (تعالى) لم يُطع بإكراه، ولم يُعص بغلبة، ولم يهمل العباد في ملكه، هو المالك لما ملكهم، والقادر على ما أقدرهم عليه، فإن أئتمر العباد بطاعته لم يكن الله عنها صاداً، ولا منها مانعاً، وإن أئتمروا بمعصيته فشاء أن يحول بينهم وبين ذلك فعل، وإن لم يحل ففعلوا فليس هو الذي أدخلهم فيه، ثم قال عليه السلام: من يضبط حدود هذا الكلام فقد خصم من خالفه»[٣].

١٢- عن يونس بن عبد الرحمن قال: «قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: يا يونس، لا تقل بقول القدرية؛ فإن القدرية لم يقولوا بقول أهل الجنة، ولا بقول أهل النار، ولا بقول إبليس؛ فإن أهل الجنة قالوا: ﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾[٤]، وقال أهل النار: ﴿ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوماً ضالّين﴾[٥]، وقال إبليس: ﴿رب بما أغويتني﴾[٦].

فقلت: والله ما أقول بقولهم، ولكني أقول: لا يكون إلا بما شاء الله وأراد وقدر وقضى فقال: يا يونس ليس هكذا، لا يكون إلا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى.

يا يونس، تعلم ما المشيئة؟ قلت: لا.

---

(١) الحميري، قرب الاسناد، ص٣٩٠ و١٣٦٨.

(٢) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٧ و ٣.

(٣) الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج٢، ص١٣١ و ٤٨.

(٤) سورة الاعراف، الآية ٤٣.

(٥) سورة المؤمنون، الآية ١٠٦.

(٦) سورة الحجر، الآية ٣٩.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

قال: هي الذكر الأول.

فتعلم ما الإرادة؟ قلت: لا. قال: هي العزيمة على ما يشاء.

فتعلم ما القدر؟ قلت: لا، قال: هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء.

قال: ثم قال: والقضاء هو الإبرام وإقامة العين. قال: فاستأذنته أن أقبّلَ رأسه، وقلت: فتحت لي شيئاً كنت عنه في غفلة»[1].

هذه المجموعة القليلة من الروايات ـ التي اكتفينا بها هنا ـ فيها مطالب عالية دقيقة، والوقوف عند كل واحدة منها يخرجنا عن إطار هذا البحث، فلذا نحن نكتفي بذكر ما يستفاد منها بنحو الإجمال والاختصار:

١- إبطال الجبر والتفويض بعدة طرق، منها:

أ- إنه مجرد دعوى بلا دليل، وإنه أكذوبة كذبها المتزلفون للسلطات الأموية أو العباسية ليضلّوا بها الناس، ويخضعوا رقابهم للسلطان الجائر.

ب- إن من قال بالجبر أو التفويض فهو كاذب على الله، والذي يكذب على الله (تعالى) يدخله النار.

ج- إن الجبر وأخاه هما من مقالة إبليس وجنوده، الذي نهى الله (جلّ جلاله) عن اتباعه، حتى عدّ من اتبعه مشركاً.

٢- إثبات الأمر بين الأمرين، وذلك بعد أن يبطل الجبر والتفويض يثبت الثالث وهو الأمر بين الأمرين؛ إذ لا رابع لهم، مضافاً إلى الآيات والروايات الداعمة له.

٣- إبداء ضوابط عامة لبطلان الجبر والتفويض من الأساس.

٤- عرض دقيق لصورة القدر والقضاء الصحيحة والحقيقية التي زيفها أصحاب المقالات الباطلة.

٥- بيان مفصل ومبسط لكيفية الجمع بين الأمور الثلاثة: (القدر، القضاء، الاختيار)، الذي استطاع أن يفهمه من وقف على زيف دعوى المجبرة والمفوضة.

٦- مضافاً إلى أن كثيراً من الاستدلالات الواردة في هذه الروايات قد ذكرها الإمام الهادي عليه السلام في هذه الرسالة، وتقدم بيان قسم منها، وهذه من القرائن الداعمة للقطع بصدور الرسالة.

---

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٧ و ٤.

مجلة تراث السلام
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

المبحث الرابع

بيان الإمام الهادي عليه السلام للأمر بين الأمرين

بعد أن بيّن الإمام الهادي عليه السلام زيف دعويي الجبر والتفويض، عطف الكلام نحو إثبات الحق في المقام، وهو: (الأمر بين الأمرين)، الذي نطقت به شرائع السماء، وصدحت به الفطرة الإنسانية الطاهرة، فبيّن ذلك بدليلين ومثال، ونحن نحاول بيان ذلك وما يتفرع عليه ضمن الابحاث التالية:

الأول: الدليل العقلي

قال الإمام الهادي عليه السلام: «لكن نقول: أن الله (عزّ وجلّ) خلق الخلق بقدرته، وملّكهم استطاعة تعبّدهم بها، فأمرهم ونهاهم بما أراد، فقبل منهم اتباع أمره ورضي بذلك لهم، ونهاهم عن معصيته وذمّ من عصاه وعاقبه عليها، ولله الخيرة في الأمر والنهي يختار ما يريد ويأمر به، وينهى عما يكره ويعاقب عليه بالاستطاعة التي ملّكها عباده لاتباع أمره واجتناب معاصيه؛ لأنّه ظاهر العدل والنصفة، والحكمة البالغة، بالغ الحجة بالإعذار والإنذار، وإليه الصفوة يصطفي من عباده من يشاء لتبليغ رسالته، واحتجاجه على عباده، اصطفى محمداً، وبعثه برسالاته إلى خلقه».

كلام الإمام عليه السلام في هذا النص يدور حول محورين أساسيين هما اللبنة الأساس لإثبات الأمر بين الأمرين، وهما:

١- الله (تعالى) وصفاته المباركة.

٢- الإنسان.

فمن خلال فهم هذين المحورين ـ اللذين بيّنهما الإمام عليه السلام ـ وتحليلهما نصل إلى النتيجة، وهي: إن الأمر بين الأمرين هو الدين الحقّ الذي لا ريب فيه.

وعليه، فنقول في بيان ذلك مستعينين بالله (تعالى شأنه):

أما المحور الأول، وهو: (الله تعالى وصفاته)، فقد بيّن الإمام الهادي عليه السلام عدّة صفات لله (تعالى)، بعضها يُبطل الجبر من الأساس، وبعضها يُبطل التفويض، وببطلانهما يثبت القول الثالث، وهو الأمر بين الأمرين أو القول بين القولين؛ إذ لا رابع لها، وبيّن من خلالها أصول الاعتقاد الخمسة:

١- قال الإمام عليه السلام: «إن الله (عزّ وجلّ) خلق الخلق بقدرته»، أي: إن الله (جلّ وعلا) واحدٌ أحد، خالقٌ، قادرٌ.

وهذه العبارة وإن لم يذكر الإمام عليه السلام فيها التوحيد، إلا أن انحصار الخلق فيه

مجلة تراث السلام
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

(تبارك وتعالى) يلازم القول بوحدانيته، إذ لا خالق سواه، وهذا ما يعبّر عنه بـ(البرهان الإني)، أو دليل الملازمات.

وهذا هو الأصل الأول ـ(التوحيد)ـ الذي يعترف به الجميع.

وبتحليل قوله عليه السلام: «خلق الخلق» يظهر للمتأمل: أن هذا المخلوق الممكن محتاج لخالقه في كل أحواله؛ إذ لا وجود له بدونها، وهذا يعني أنه مخلوق بكلّه حتى ما يصدر عنه؛ حيث إنه (تعالى) أعطى الإنسان قدرةً وقوةً على الحركة، فالقدرة التي في أعضاء الإنسان ـ والتي هي سبب الحركة فيها ـ مخلوقة للباري (تبارك وتعالى)، ولكن مؤدى الفعل وهو اختيار الإحسان إلى اليتيم مثلا، أو إهانته وتحقيره أمر باختيار الإنسان وليس للمولى دخل فيه سوى التوفيق للخير، فلذا قال عليه السلام: «وملّكهم استطاعة».

وهذا مفترق الطرق بين الجبر والتفويض وبين الأمر بين الأمرين، وهو ما يفسر لنا قوله (تعالى) :﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾[١]، وقوله: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾[٢]، ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾[٣] وغيرها من الآيات.

٢- قال الإمام الهادي عليه السلام: «لأنه ظاهر العدل والنصفة»،أي: إن الله عادل منصف ﴿لا يظلم مثقال ذرة﴾[٤]، فهو يعطي كل ذي حقّ حقّه، فالمحسن عنده يثاب بالجنة، والمسيء يعاقب بالنار وساءت مصيرا؛ ذلك أن الله (تعالى) غني عن العالمين، والذي يظلم هو الفقير الممكن؛ ليسدّ حاجته ونقصه بظلمه.

ولابد أن يُلتَفَت إلى أن المراد من قوله عليه السلام: «ظاهر العدل» هو أن عدله بيّنٌ واضحٌ، وليس مراده الظاهر في قبال الباطن، كما هو مستعمل في المحاورات العرفية: (إن فلان ظاهره الصلاح)، وليس المراد الظاهر في قبال الواقع، كما هو مستعمل في لسان الأصوليين.

وهذا هو الأصل الثاني: (العدل) الذي قالت به الإمامية والمعتزلة، وأنكره الاشاعرة، وبه تبطل مقالة المجبّرة الذين نسبوا الظلم إلى الله (تعالى)؛ لتبرير ساحتهم، بدعوى أنهم مجبرون على ذلك من قبل الله، ومع ذلك فهو يعاقبهم عليه،

(١) سورة الإنسان، الآية ٣٠.

(٢) سورة الصافات، الآية ٩٦.

(٣) سورة الانفال، الآية ١٧.

(٤) سورة النساء، الآية ٤٠.

مجلة تراث السماوة
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

وهذا ظلم لا يصدر من الله (تعالى).

٣- قال الإمام عليه السلام: «والحكمة البالغة، بالغ الحجة»، أي: إن الله (تعالى) حكيم يزن الأشياء بوزنها، كما قال (جلّ شأنه): ﴿وكل شيء عنده بمقدار﴾[١]، ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾[٢]، ﴿فلله الحجة البالغة﴾[٣].

وبهذه الصفة المباركة يبطل الاثنان؛ إذ ليس من الحكمة في شيء إجبار العباد على فعل القبيح ثم تقريعهم على فعله، وليس من الحكمة أيضاً أن يطلق العنان للعباد ويفوض اليهم فعل كل شيء، ثم يعاقب المسيء منهم.

٤- قال الإمام عليه السلام: «وإليه الصفوة، يصطفي من عباده من يشاء؛ لتبليغ رسالته واحتجاجه على عباده، اصطفى محمداً وبعثه برسالاته إلى خلقه»، أي: إن الله (تعالى) فاعل بالاختيار، يفعل ما يشاء كيف يشاء ومتى يشاء واين يشاء، ولا يفعل ذلك أحد غيره ﴿والله يحكم لا معقّب لحكمه﴾[٤]، فهو الذي اختار من بين خلقه أنبياء يؤدون رسالته إلى خلقه، وليس لأحد أن يتدخل في اختيار الله (تعالى)؛ لأنّ ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾[٥].

وهذه هي الإشارة إلى الأصل الثالث (النبوة)، المتضمنة للوصية والإمامة، وهي الأصل الرابع؛ إذ ما يجري في النبوة من الاختيار والاصطفاء وعدم دخالة الناس فيها، يجري في الإمامة عينا حذو القذة بالقذة، وبهذا يبطل قول المجبرة وإخوانهم المفوضة:

فأما المجبرة، فعلى تقدير صحة دعواهم، فلا يكون أي معنى عندهم لبعثة الرسل بعد أن أجبر الله العباد على أفعالهم، فتكون بعثتهم عبثاً وبلا فائدة، والحال نجد أن الرسل بُعِثَت منذ أول يوم سكن فيه البشر هذه الأرض، ليبلّغوا الناس مراد السماء، فيأمرونهم بالعمل الصالح وينهونهم عن القبيح، ومعنى هذا: إن الإنسان مختار وله القدرة على الفعل والترك، فينهدم بناء مقالة الجبرية من الأساس.

وأما المفوضة فكذلك الكلام جارٍ فيهم؛ إذ لو صحت مقالتهم لَمَا بعث الله

(١) سورة الرعد، الآية ٨.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ١٦.

(٣) سورة الانعام، الآية ١٤٩.

(٤) سورة الرعد، الآية ٤١.

(٥) سورة الانعام، الآية ١٢٤.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

الرسل عليهم السلام، والحال أنه (تعالى) بعثهم وأنزل معهم الكتب السماوية لهداية البشر، وهذا يعني أن الإنسان ليس له أن يفعل ما يحلو له كيف يشاء، بل لابد له من تلوين أفعاله بصبغة الشريعة، فالله لم يفوض إليه أن يفعل ما يشاء، بل حدّه بحدود وقيده بقيود.

٥- قال الإمام الهادي عليه السلام: «ونهاهم عن معصيته، وذمّ من عصاه وعاقبه عليها»، أي: إن الله (تعالى) وعد المطيع بالثواب في الجنة الأبدية الدائمة يوم القيامة، وتوعّد العاصي بالعقاب في نار جهنم ﴿يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا﴾[١]، فقال الله (تعالى): ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾[٢].

وهذا الأصل الخامس (المعاد) الذي به تكتمل الدائرة الاعتقادية، والذي يمثّل النتيجة النهائية لمسيرة الإنسان وما كسبه في عالم الدنيا، وهو المصير المحتوم الذي لا مفرّ منه أبداً، كما قال (جلّ وعلا): ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة﴾[٣].

وبالاعتراف بهذا الأصل المهم، سوف تبطل كلا الدعويين الجبر والتفويض بالبيان السابق نفسه.

إلى هنا اتضح لنا من كلام الإمام عليه السلام: أنه لا يمكن الجمع بين هذه الأصول والاعتقادات، وبين دعوى الجبر أو التفويض، وتقدمت الإشارة إليه سابقاً في كلام الإمام الهادي عليه السلام حيث قال: « فأما الجبر الذي يلزم من دان به الخطأ...»، وقال: «وأما التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام وأخطأ من دان به وتقلده...»، فلا يمكن الاعتقاد بالإسلام الصحيح إلا عن طريق أهل البيت والقول (بالأمر بين الأمرين)، وهو صراط النجاة الوحيد الذي تصبو إليه البشرية.

وأمّا المحور الثاني وهو (الإنسان)، فقد بيّن له الإمام الهادي عليه السلام - في كلامه المتقدم في هذا المبحث - عدة صفات، بمجموعها تثبت الأمر بين الأمرين وتبطل الجبر والتفويض، وهي كالتالي:

١- إن الإنسان مخلوق لله (تعالى) بكل أبعاده كما بيناه سابقاً.

٢- قال الإمام الهادي عليه السلام:

(١) سورة الفرقان، الآية ٦٩.

(٢) سورة النور، الآية ٦٣.

(٣) سورة النساء، الآية ٧٨.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

«وملّكهم استطاعة»، أي: إن الإنسان قادر على الفعل والترك، وذلك بالقدرة والاستطاعة التي أعطاه الله له وأودعها فيه، ورد عن صالح النيلي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل للعباد من الاستطاعة شيء؟ قال: فقال لي: إذا فعلوا الفعل كانوا مستطيعين بالاستطاعة التي جعلها الله فيهم. قال: قلت وما هي؟ قال: الآلة، مثل الزاني إذا زنى كان مستطيعاً للزنا حين زنى، ولو أنه ترك الزنا ولم يزن كان مستطيعاً لتركه إذا ترك.

قال: ثم قال: ليس له من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير، ولكن مع الفعل والترك كان مستطيعاً.

قلت: فعلى ماذا يعذبه؟ قال: بالحجة البالغة، والآلة التي ركّب فيهم، إن الله لم يجبر أحداً على معصيته، ولا أراد - إرادة حتم - الكفر من أحد، ولكن حين كفر كان في إرادة الله أن يكفر، وهم في إرادة الله وفي علمه أن لا يصيروا إلى شيء من الخير.

قلت: أراد منهم أن يكفروا؟ قال: ليس هكذا أقول، ولكني أقول: عَلِمَ أنهم سيكفرون، فأراد الكفر لعلمه فيهم، وليست هي إرادة حتم إنما هي إرادة اختيار»[1].

وهذه الاستطاعة التي اعطاها الله (تعالى) للبشر هي مفتاح اللغز الذي أهلك الأشاعرة وأوقعهم في الجبر، ومؤدى اللغز هو: كيف يمكننا أن نجمع بين مقالتين:

الأولى: إن الله (تعالى) هو الخالق للإنسان بكل أبعاده حتى فعله، كما نطق به الكتاب العزيز[2].

والثانية: إن الإنسان فاعل ومختار لفعله.

وهذه العبارة الشريفة تبيّن لنا كيف نجمع بين المقالتين، وذلك عن طريق فهم أن الله (تعالى) خلق الإنسان وأعطاه قدرة واستطاعة يتمكن بها من الفعل والترك، وأعطاه عقلا به يميز بين الحق فيسعى نحوه، وبين الباطل فيبتعد عنه، وبهذه البساطة تبطل مقالة المجبرة.

٣- وقال الإمام عليه السلام: «وملّكهم استطاعة تعبّدهم بها»، وقوله: «وينهى عما يكره ويعاقب عليه بالاستطاعة التي ملّكها عباده»، أي: إن هذا الإنسان الذي مكنه الله (عزّ وجلّ) من الفعل، وأعطاه قدرة الاختيار، وجعله بذلك محلاً لاختباره،

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص١٦٢ و ٣.

(٢) سورة الصافات، الآية ٩٦.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

فإن اجتاز الاختبار بنجاح أثابه الجنة، وإن لم يجتزه جازاه بسوء فعله، فهذه الاستطاعة هي حجة على البشر، حيث يمكنهم الامتثال لما أمرهم الله (تعالى) به، واجتناب نهيه ومعصيته بهذه الاستطاعة، فلو لم تكن استطاعة لسقط التكليف عنهم؛ لأن الله (تعالى) لا يكلف الناس فوق طاقتهم، وبغير المقدور لهم.

٤- إن الله (تعالى) رسم لخلقه الصراط الذي لابد من أن يسلكوه، فبين لهم الشرائع وأنزل الكتب، وبيّن فيها ما يريده جلّ شأنه، ونهاهم عمّا كره وأبغض، كما أوضح ذلك الإمام عليه السلام بقوله: «فأمرهم ونهاهم بما أراد، فقبل منهم اتباع أمره ورضي بذلك لهم، ونهاهم عن معصيته وذم من عصاه وعاقبه عليها، ولله الخيرة في الأمر والنهي».

ومن خلال هذا البيان يتضح بطلان كلا المقالتين (الجبر والتفويض)، إذ من خلال إثبات الاختيار يبطل الجبر من الأساس، ومن خلال كون الإنسان معبّداً بهذا الاختيار والقدرة يبطل التفويض.

ما خرج عن الاختيار:

قال الإمام الهادي عليه السلام: «فقال من قال من كفار قومه حسداً واستكباراً: ﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾[١]، يعني بذلك أمية بن أبي الصلت وأبا مسعود الثقفي، فأبطل الله اختيارهم، ولم يجز لهم آراءهم؛ حيث يقول: ﴿أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون﴾[٢]، ولذلك اختار من الأمور ما أحب، ونهى عما كره، فمن أطاعه أثابه، ومن عصاه عاقبه.

ولو فوض اختيار أمره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار أمية بن أبي الصلت وأبي مسعود الثقفي، إذ كانا عندهم أفضل من محمد صلى الله عليه وآله.

في هذا الكلام الشريف عدة إشارات لابدّ من الوقوف عندها، وهي:

الأولى: هناك أمور ليس للإنسان فيها اختيار لا يمكن إنكارها، مثل: أنه مخلوق، أو أنه من العائلة الكذائية، أو أن شكله أو لونه كذا، وهذه أمور تكوينية خارجة عن إرادة الإنسان واختياره.

الثانية: هناك تفصيل مهم، وهو: إن

(١) سورة الزخرف، الآية ٣١.

(٢) سورة الزخرف، الآية ٣٢.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

بعض الأمور وإن لم تكن من التكوينيات إلا أن الاختيار لا يمتد إليها، مثل بعثة الرسل، واختيار شخص الرسول المرسل إلى الناس، أو وصيه كذلك؛ لأنّ الفرض: أن المرسل هو الله (تعالى)، فهذا الأمر من فعل الله (عزّ وجلّ) وليس من فعل البشر، فهو ﴿أعلم حيث يجعل رسالته﴾[١].

نعم، البشر لهم الاختيار في اتباع الرسل وعدمه، فهم ليسوا مجبورين على الإسلام أو الكفر، وإنما باختيارهم يعينون عاقبة أمورهم، فلذا قال (تعالى): ﴿لا إكراه في الدين﴾[٢].

الثالثة: الإمام عليه السلام يشير إلى تنديد الكتاب العزيز وتقريعه لمن قال بإمكان تدخل البشر في اختيار الأنبياء الذي هو من صنع الله (جلّ وعلا) وليس من فعلهم، فقال (تعالى): ﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم * أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون﴾[٣].

نعم، لو كان المرسل من قبل أنفسهم كان لهم الاختيار في ذلك، كما هو المتداول في العرف الاجتماعي، والحال أن الفرض هو تدخل الناس في تعيين رسول الله، وكأنهم أعلم بذلك من الله (تعالى)، وهو على حدّ الكفر.

الرابعة: ثم إن الإمام الهادي عليه السلام يشير إلى بيان المقصود: بـ﴿رجل من القريتين عظيم﴾:

أ- فقال عليه السلام: إنهما (أمية بن أبي الصلت، وأبو مسعود الثقفي)، وهو ما ذكره السيوطي في تفسيره[٤].

وهناك أقوال أخرى في بيان المراد منهما في هذه الآية، وهي كالتالي :

ب- إنهما: (الوليد بن المغيرة في مكة، وعروة بن مسعود الثقفي بالطائف)، وهو ما ورد في تفسير الإمام العسكري عليه السلام[٥]، وهو اختيار قتادة[٦].

ج- إن المراد رجل واحد كما تبينه الآية، وهو: (عروة بن مسعود الثقفي)،

(١) سورة الانعام، الآية ١٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٣) سورة الزخرف، الآية ٣١- ٣٢.

(٤) السيوطي، الدر المنثور، ج٦، ص١٦.

(٥) الإمام العسكري، تفسير الإمام العسكري، ص٥٠٢- ٥٠٧.

(٦) الطوسي، التبيان، ج٩، ص١٩٥، الطبري، جامع البيان، ج٢٥، ص٨٤ / ٢٣٨٣٩.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

وهو ما تفرّد به القمّي في تفسيره[١].

د- إنهما: (الوليد بن المغيرة المخزومي من أهل مكة، وحبيب بن عمروبن عمير الثقفي من الطائف)، وهو المروي عن ابن عباس[٢].

هـ - إنهما: (عتبة بن ربيعة من أهل مكة، وابن عبد ياليل من أهل الطائف)، وهو المروي عن مجاهد[٣].

و- وروي عن السدّي: (الذي من أهل الطائف كنانة بن عمرو)[٤]، ولم يذكر الذي من أهل مكة.

هذا، وإن الملاحظ في كلام الإمام الهادي عليه السلام عدم تفسيره (للقريتين) وما المراد بهما، فهل هما (مكة والطائف) كما ذكره المفسرون[٥]، أم هما مكان آخر؟

(١) القمي، تفسير القمي، ج٢، ص٢٨٣.

(٢) الطوسي، التبيان، ج٩، ص١٩٥، الطبري، جامع البيان، ج٢٥، ص٨٣ / ٢٣٨٣٧.

(٣) المخزومي، مجاهد، تفسير مجاهد، ج٢، ص٥٨١، الثوري الكوفي، تفسير الثوري، ص٢٧٠.

(٤) الطوسي، التبيان، ج٩، ص١٩٥.

(٥) الإمام العسكري، تفسير الإمام العسكري عليه السلام، ص٥٠٢، القمي، تفسير القمي ج٢، ص٢٨٣، الطوسي، التبيان، ج٩، ص١٩٥، الكاشاني، تفسير الصافي، ج٣، ص٢١٨، النحاس، معاني القران، ج٦، ص٣٥١ – ٣٥٢، ابن الجوزي، زاد المسير، ج٧، ص٩٥.

ويحتمل في عدم بيان الإمام الهادي عليه السلام لذلك هو: أن الغرض المهم في الآية هو بيان أن الناس رشحوا شخصين لمنصب النبوة، وهما ـ بحسب كلامهم ـ من عظمائهم، وليس المهم مكانهما، فأهمله الإمام عليه السلام ولم يبينه.

الخامسة: ثم بعد هذا يطرح الإمام عليه السلام صياغة أخرى لهذا الدليل بصورة الدليل العقلي، حيث قال: «ولو فوّض اختيار أمره إلى عباده، لأجاز لقريش اختيار أمية بن أبي الصلت وأبي مسعود الثقفي؛ إذ كانا عندهم أفضل من محمد صلى الله عليه وآله»، أي: لو صحّت مقالة المفوّضة ـ بأن الله فوّض للعباد فعل ما يشاؤون ـ لصحّ لقريش انتخاب أمية بن الصلت، والحال أن الله (تعالى) لم يفوّض لهم ذلك ولم يوكله إليهم، بل أمر ونهى، ونصب الأنبياء من قبله وإن لم يقبلهم العباد، فيبطل التفويض من الأساس.

تطبيق لعدم الاختيار:

قال الإمام الهادي عليه السلام: «فلما أدّب الله المؤمنين بقوله: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون

مجلة تراث أسامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

لهم الخيرة من أمرهم﴾[١]، فلم يجز لهم الاختيار بأهوائهم، ولم يقبل منهم إلا اتباع أمره واجتناب نهيه، على يدي من اصطفاه، فمن أطاعه رشد، ومن عصاه ضل وغوى، ولزمته الحجة بما ملكه من الاستطاعة لاتباع أمره واجتناب نهيه، فمن أجل ذلك حرمه ثوابه وأنزل به عقابه».

يشير الإمام عليه السلام في هذه العبارة إلى عدة أمور:

١- إن المؤمنين بالله (تعالى) يلزمهم التسليم المطلق له في كل شيء، وإلا فيخرجون عن دائرة الإيمان، كما قال جل شأنه: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم وتطيعوا الله ورسوله﴾[٢].

وهذا هو الأمر الذي أدّب الله (تعالى) المؤمنين عليه، حيث أشار إليه الإمام الهادي عليه السلام بقوله: «أدب الله المؤمنين بقوله: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾[٣]».

٢- وبيان قوله عليه السلام: «**أدب الله المؤمنين**» هو: أن معنى الادب والتأدّب والتأديب المأخوذ من (أدّب) واضح المعاني في ذهن أهل اللغة، فهي تعني تهذيب سلوك الإنسان من شوائب الصفات الذميمة، وهو ما يفهم من كلمات اللغويين أيضاً، حيث قالوا: (أدّبَ: رجل أديب مؤدب يؤدب غيره، ويتأدب بغيره)[٤]، وقالوا: (الأدب: أدب النفس والدرس، تقول: أدب الرجل فهو أديب، وأدبته فتأدب، وابن فلان قد استأدب في معنى تأدب)[٥].

فالإمام عليه السلام عندما يقول: «أدب الله المؤمنين» يعني: إن الله (تعالى) أرشدهم إلى ما فيه صلاحهم، وبيّن لهم هداهم وصراطه السوي، ونهاهم عما يضلّهم وينتهي بهم إلى سواء الجحيم، أي: أنه (تعالى) حدّ لهم حدوداً ليس لهم تجاوزها ولا تخطّيها، فما كان من شأنهم عملوه وما ليس من شأنهم تركوه، فكأنه (تعالى) يقول للإنسان: (صحيح أنا خلقتك وملّكتك استطاعة واختياراً في فعلك، تفعل ما تشاء وتترك ما تشاء، ولكن هناك أموراً لا تتدخل فيها؛ إذ ليست هي من شأن اختيارك، ولا

(١) سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٤.

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

(٤) الفراهيدي، كتاب العين، ج٨، ص٨٥ مادة [أدب].

(٥) الجوهري، الصحاح، ج١، ص٨٦ مادة [أدب].

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

واقعة تحت سلطانك، نعم من الممكن أن يُسوّلَ لك الشيطان قول: ﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾[١]، فتعترض على الله كما اعترض الشيطان وامتنع من السجود، فضلّ وباء بسخط الله (جلّ جلاله)، فأنا أعظكم أن تميزوا بين ما هو واقع تحت اختياركم وبين ما هو واقع تحت اختيار الله (تعالى) ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾[٢]).

وهذا من أهم موارد تأديب الله (تعالى) للبشر وتعليمهم، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من تأدب بآداب الله (عزّ وجلّ) أداه إلى الفلاح الدائم»[٣]، وقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «... فبشر المطيعين المتأدبين بأدب الله، والآخذين عن الله، إنه حق على الله أن ينجيه من مضلات الفتن»[٤].

وقد ورد بيان تأديب الله (تعالى) للمؤمنين في جملة من الروايات:

منها: ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «فإنّ الله (تعالى) أدب عباده المؤمنين العارفين أدباً حسناً فقال (جلّ من قائل): ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا﴾[٥]»[٦].

ومنها: ما رواه علي بن الحسين بن بابويه ـ والد الشيخ الصدوق ـ حيث قال: وأروي: «إن جبرئيل عليه السلام أهبط إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، أن الله (عزّ وجلّ) يقرأ عليك السلام ويقول لك: اقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم لا تمدّن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم﴾ الآية، فأمر النبي صلى الله عليه وآله منادياً ينادي: (من لم يتأدب بأدب الله، تقطّعت نفسه على الدنيا حسرات»[٧].

---

(١) سورة الزخرف، الآية ٣١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

(٣) الإمام العسكري عليه السلام، تفسير الإمام العسكري عليه السلام، ص١٦ – ١٧ و ٣،وينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٤، ص٨٤٨ و ١.

(٤) الأصول الستة عشر، ص٥٠، المجلسي، بحار الأنوار، ج٦٧، ص٤٠٠ و ٧٣، الطبرسي، مستدرك الوسائل، ج١١، ص٢٢٨ و ١٢٨١٧.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٧٣.

(٦) المجلسي، بحار الأنوار، ج٧٥، ص٨ و ٦٣.

(٧) الصدوق، فقه الرضا، ص٣٦٤، النوري، مستدرك الوسائل، ج١٥، ص٢٢٥ / ١٨٠٧١، الري شهري، ميزان الحكمة، ج١، ص٥٨، ورواه القمي في (تفسير القمي، ج١، ص٣٨١) عن الإمام الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيه: «من لم يتعز بعزاء الله تقطعت نفسه على الدنيا

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

ومنها: ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إن البلاء للظالم أدب، وللمؤمن امتحان، وللأنبياء درجة، وللأولياء كرامة»(١).

٣- إن الإمام الهادي عليه السلام يشير إلى أن ما يختاره الناس في قبال اختيار الله (تعالى) ما هو إلا اتباع للهوى والشيطان، لأنّ العقل «ما عبد به الرحمن واكتسب به الجنان»(٢)، وحيث إنه يختار خلاف ما يختاره الرحمن فهو هوى وشيطان، فلذا قال الإمام الهادي عليه السلام: «فلم يجز لهم الاختيار بأهوائهم».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى: إن هذا المورد ليس داخلاً تحت اختيارهم حتى يدلون بأصواتهم، قال (تعالى): ﴿قل أتعلّمون الله بدينكم والله يعلم ما في السماوات وما في الأرض والله بكل شيء عليم﴾(٣).

٤- ثم يبيّن الإمام عليه السلام نقطةً مهمةً جداً، وهي: إن الله (تعالى) وإن ندد بمن أراد أن يتدخل ويبدي رأيه في ما اختاره الله (جلّ شأنه)، وأن البشر ليس لهم في ذلك أي اختيار، ولكن يبقى المجال مفتوحاً أمام الاختيار للطاعة فيثاب عليها، أو للمعصية فيعاقب بها، أما نفس الأمر والنهي أو نصب الأنبياء فلا مجال لاختيار البشر فيها، فلذا قال عليه السلام: «ولم يقبل منهم إلا اتباع أمره واجتناب نهيه على يدي من اصطفاه»

٥- ثم أشار عليه السلام إلى الثواب المترتب على الطاعة، وهو الرشد والهداية ﴿ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر﴾(٤)، والعقاب المترتب على المعصية وهو الضلال والغواية و﴿عذاب السعير﴾(٥) في الآخرة، فقال الإمام الهادي عليه السلام مبيناً ذلك: «فمن أطاعه رشد، ومن عصاه ضل وغوى».

وهذا يعني: أن الإنسان مختار وليس مجبراً، وإن الله (تعالى) لم يفوّض إليه أفعاله أبداً، بل سنّ له سنناً وشرع له شريعةً، وإن الله (تعالى) عادل يعطي كل ذي حقّ حقّه

حسرات».

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ج٦٤، ص٢٣٦، الطبرسي، مستدرك الوسائل، ج٢، ص٤٣٧ / ٢٤٠٠.

(٢) الكليني، الكافي، ج١، ص١٠ و٣، الصدوق، معاني الأخبار، ص٢٣٩- ٢٤٠.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٦.

(٤) سورة التوبة، الآية ٧٢.

(٥) سورة لقمان، الآية ٢١.

﴿ولا يظلمون فتيلا﴾[1]، في المعاد ويوم الجزاء، وكل ذلك يبطل الجبر والتفويض ويثبت الأمر بين الأمرين.

٦- ثم أشار الإمام عليه السلام إلى أن القدرة التي أعطاها الله (تعالى) للبشر ما هي إلا حجة عليهم، كما قال الله (عزّ وجلّ): ﴿ألم نجعل له عينين * ولساناً وشفتين * وهديناه النجدين﴾[2]، ﴿فلله الحجة البالغة﴾[3]، فقال الإمام الهادي عليه السلام: «ولزمته الحجة بما ملّكه من الاستطاعة لاتباع أمره واجتناب نهيه»، وإلا لو كان الإنسان مسلوب الإرادة والاختيار، ولا قدرة له على شيء كما يدعيه المجبرة، فلا يصح من الحكيم العليم أن يثيبه أو يعاقبه؛ إذ لا حجة له على خلقه، والحال عكس ذلك؛ إذ وهبهم القدرة وحاسبهم على سوء اختيارهم، بعد أن قامت عليهم الحجة، كما أشار إليه الإمام عليه السلام.

٧- ثم أشار عليه السلام إلى معنى الحجة عندما تقوم على البشر، وهو: الدليل والبرهان[4] المصحح لحسابهم يوم القيام، فالاستطاعة هي: الأمر الذي لا يمكن لأحد أن ينكره، فهي برهان قاطع على الناس، فإذا كان عملهم مطابقاً للحجة - بمعنى أن الإنسان استخدم هذه الاستطاعة والقدرة في طاعة الله (تعالى) - ﴿فروح وريحان وجنة نعيم﴾[5]، وإذا خالفها فينادى به: ﴿خذوه فغلوه * ثم الجحيم صلّوه * ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه﴾[6]، فقال الإمام الهادي عليه السلام مشيراً إلى ذلك: «فمن أجل ذلك حرمه ثوابه وأنزل به عقابه».

نتيجة الدليل:

قال الإمام الهادي عليه السلام: «وهذا القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض».

بعد أن فصّل الإمام الهادي عليه السلام القول في بيان الدليل على الأمر بين الأمرين، وذكر الأركان الأساسية المقومة للأمر بين الأمرين وهي:

١- إن الله (تعالى) خالق عادل منصف حكيم فاعل بالاختيار.

٢- إن الله (تعالى) بعث الأنبياء

---

(١) سورة النساء، الآية: ٤٩.

(٢) سورة لبلد، الآية ٨- ١٠.

(٣) سورة الانعام، الآية ١٤٩.

(٤) الجوهري، الصحاح، ج١، ص٣٠٤ مادة [حج].

(٥) سورة الواقعة، الآية ٨٩.

(٦) سورة الحاقة، الآية ٣٠ - ٣٢.

مجلة تراث السامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

وشرّع الشرائع فأمر ونهى الناس.

٣- إنه (تعالى) خلق الإنسان وأعطاه قدرة واستطاعة على امتثال أوامره، وجعلها حجة عليه، فهو يفعل ما يحب باختياره، ويترك ما لا يحب باختياره.

٤- ثم إنه (تعالى) سوف يجازي المطيع بالجنة، ويعاقب العاصي بالنار وبأس المصير.

٥- هناك أمورٌ خارجة عن دائرة الاختيار، كالأمور التكوينية: مثل الليل والنهار، ومثل إحراق النار، ومثل شكل الإنسان ولونه، وكالأمور الشرعية: من الأمر والنهي في العبادات والمعاملات بصورة عامة، وكالأمور المتعلقة بفعل الله (تعالى): كبعثة الأنبياء وما شاكل ذلك.

وهذه أهم الأركان التي يعتمد عليها الأمر بين الأمرين، فبعد أن ذكرها الإمام عليه السلام كما بيناه سابقا، قال: «وهذا القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض».

ولو نتأمل في هذه الاركان نجدها هي بعينها الإسلام والدين الذي بعث به النبي صلى الله عليه وآله لهداية الناس، وليست شيئاً آخرَ غيره، ما يعني أن مقالة المجبرة والمفوضة هي خروج عن الدين والفطرة، ولعله إلى هذا يشير إمامنا الهادي عليه السلام بقوله: «ليس بجبر ولا تفويض».

الثاني: الدليل الروائي

يذكر الإمام الهادي عليه السلام ثلاث روايات عن أمير المؤمنين عليه السلام كدليل على إثبات الأمر بين الأمرين، ولدعم الدليل السابق أيضاً، وهي:

أ- قال الإمام الهادي عليه السلام: «وبذلك أخبر أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) عباية بن ربعي الأسدي[1]، حين سأله عن الاستطاعة التي بها يقوم ويقعد ويفعل، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: سألت عن الاستطاعة تملكها من دون الله، أو مع الله؟ فسكت عباية، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: قل يا عباية، قال: وما أقول؟

قال عليه السلام: إن قلت: (إنك تملكها مع الله) قتلتك، وإن قلت: (تملكها دون الله) قتلتك.

---

(١) عباية بن ربعي الأسدي: عدّه الشيخ ممن روى عن امير المؤمنين عليه السلام، ونقل عن العلّامة: أنه من خلّص أصحاب سيد المتقين عليه السلام، وهو من أصحاب الإمام الحسن عليه السلام، وقال السيد البروجردي: (مرّ في ترجمة حبابة الوابلية ما يظهر منه حسن اعتقاده). ينظر: الطوسي، رجال الطوسي، ص٧١ و ٦٥٦، التفرشي، نقد الرجال، ج٣، ص٢٧/ ٢٧٨٧، البروجردي، طرائف المقال، ج٢، ص٩٢ / ٧٥١٣.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

قال عباية: فما أقول يا أمير المؤمنين؟ قال عليه السلام: تقول: (إنك تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن يملكها إياك كان ذلك من عطائه، وإن يسلبكها كان ذلك من بلائه، هو المالك لما ملّكك، والقادر على ما عليه أقدرك، أَما سمعت الناس يسألون الحول والقوة حين يقولون: (لا حول ولا قوة إلا بالله)؟

قال عباية: وما تأويلها يا أمير المؤمنين؟ قال عليه السلام: لا حول عن معاصي الله إلا بعصمة الله، ولا قوة لنا على طاعة الله إلا بعون الله. قال: فوثب عباية فقبّل يديه ورجليه».

هذه الرواية لم نعثر عليها في المجامع الروائية المشهورة، وإنما هي من مختصات هذه الرسالة المباركة للإمام الهادي عليه السلام، فهو الذي أخرجها من حرزها ورواها عن جدّه سيد المتقين عليه السلام لينتفع بها شيعتهم، فيكون عليه السلام بذلك قد أضاف إلى التراث الشيعي روايات أخرى لم يسبقوا بها، وهذا عامل إيجابي يسجل لدراسة هذه الرسالة الشريفة ولم نشر إليه سابقاً، فهو أمر جليل يمكن من خلاله أن تفتح بعض أبواب البحث.

ثم إن هذه الرواية تناولت نقطتين مهمتين:

الأولى: بيان منشأ الاستطاعة والقدرة التي يملكها الإنسان، والتي من خلالها تصدر عنه الأفعال، ذكر أمير المؤمنين عليه السلام فيها ثلاثة احتمالات:

١- يملكها الإنسان مع الله (تعالى).

٢- أو يملكها الإنسان من دون الله (تعالى).

٣- أو يملكها الإنسان بالله (تعالى).

والاحتمال الأول والثاني باطلان؛ **أما الأول**، فيجعل الإنسان في عرض الله (تعالى) وقباله فهو شرك باطل، مع أن الله واحد أحد لا شبيه له ولا عديل.

مضافاً إلى كون الإنسان معلول لله (تعالى) ومخلوق له، كيف يُعقل أن يكون له مع الله (جلّ وعلا) شأن بنحو العرضية؟ لأنّه لو صحت المعية لانقلب الممكن واجباً، ولاستغنى المعلول عن علته، وكلاهما باطلان.

وأما الثاني، فيفرض الإنسان مستقلاً تماماً عن الله (تعالى)، وهو باطل أيضاً، إذ كيف يُعقل انقلاب الفقير ذاتاً إلى غني ذاتاً؟ مع أن الله (تعالى) يقول: ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

الحميد﴾[1]، فهو أمر محال.

وأما الثالث، فهو الصحيح؛ إذ يجعل الإنسان له استطاعة وقدرة ولكن بفضل الله ومنّته، فإذا لم يمنّ الله (تبارك وتعالى) عليه بالعافية، ويعطيه القوة على العمل، لم يمكن للإنسان أن يصدر عنه شيء أبداً.

والثانية: الجمع بين كون الإنسان فاعلاً بالاختيار النابع من القدرة والاستطاعة، وبين كونها من الله (تعالى) وبالله.

وهذا مفصّل ـ مهم جداً ـ يفصّل بين المدارس الكلامية في المقام، وهو الذي لم يفهمه المجبرة في تفسير أفعال الناس، فالإمام عليه السلام يقول: إن هذه الأفعال التي تصدر عنا هي أفعالنا، ولكن الذي أعطانا القدرة والاستطاعة على فعلها هو الله، أي: نحن البشر بالنسبة إلى أفعالنا كالعلل المعدّة التي ترجع ولو بنحو من الأنحاء إلى علة العلل وهو الله (جلّ شأنه)، فبيّن عليه السلام ذلك من خلال قول: (لا حول ولا قوة إلا بالله) فقال عليه السلام: «لا حول عن معاصي الله إلا بعصمة الله، ولا قوة لنا على طاعة الله إلا بعون الله».

ب- قال الإمام الهادي عليه السلام: «وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة الله، قال: يا أمير المؤمنين، بماذا عرفت ربك؟ قال عليه السلام: بالتمييز الذي خوّلني، والعقل الذي دلّني.

قال: أفمجبول أنت عليه؟ قال: لو كنت مجبولاً ما كنت محموداً على إحسان، ولا مذموماً على إساءة، وكان المحسن أولى باللائمة من المسيء، فعلمت أن الله قائمٌ باق، وما دونه حدث حائل زائل، وليس القديم الباقي كالحدث الزائل.

قال نجدة: أجدك أصبحت حكيماً يا أمير المؤمنين، قال: أصبحت مخيراً، فإن أتيت السيئة بمكان الحسنة فأنا المعاقب عليها».

هذه الرواية أيضاً لم نعثر عليها في مجامعنا الروائية، فهي من الكنوز التي أخرجها الإمام الهادي عليه السلام للناس، وفي هذه الرواية يطرح السائل - وهو نجدة الحروري - على سيد المتقين ثلاثة أسئلة :

أحدها: عن معرفة الله (تعالى).

وثانيها: عن الجبر.

وثالثها: عن كون أمير المؤمنين عليه السلام حكيماً.

---

(١) سورة فاطر، الآية ١٥.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

وبيانه: إن نجدة الحروري عندما سأل أمير المؤمنين عليه السلام عن أنه كيف عرف ربه ـ في السؤال الأول ـ فأجابه بالعقل الذي أعطاه الله له، والفطنة وقوة التمييز التي منّ الله بها عليه، عرف ربّه.

ثم إن نجدة الحروري ـ كما يظهر منه ـ استغرب من جواب سيد المتقين عليه السلام؛ وذلك أنه يقيس الأمور بمقاييس هي أقل مما يلائمها، حيث ينظر إلى نفسه ومعرفتها بالله (تعالى)، وينظر إلى أبي الحسن عليه السلام ومعرفته بالله (عزّ وجلّ)، فيجد الفرق واضحاً فيبادره بسؤال آخر: (هل خلقت مجبولاً ومجبوراً على هذه المعرفة، كما أن الشمس مجبولة على الشروق والغروب، أم هناك سرّ وراء ذلك؟)

فيجيبه أمير المؤمنين عليه السلام ـ بما مضمونه ـ: (أنا لست مجبولاً على هذه المعرفة أبداً، وأنت لو حركت عقلك، وأجلت فكرك، وتحققت من أمرك، لعرفت ربك، ولكن أنى لك ذلك إلا بالدليل).

ثم استدل له الإمام عليه السلام على أنه ليس مجبولاً بدليلين:

الأول: أنه لو صح ما تقول من الجبر وكوني مجبولاً على مثل هذه المعرفة وغيرها، لما كنت محموداً وممدوحاً على فعل الخير والإحسان إلى الناس، ولما كنت مذموماً على الإساءة ـ وحاشاه منها، والحال نجد الناس يمدحون المحسن باختياره لفعل الخير، ويذمون المسيء باختياره لفعل الشرّ، إذن فأنا لست مجبولاً ولا مجبراً، وإنما أفكر فأصل.

والثاني: أنه لو صح ما تقول من الجبر، لكان المحسن والفاعل للخير والمطيع لله أسوء حالاً، وأحق باللائمة من المسيء والعاصي، لتساويهما عند الله على هذا الفرض، ولتضييعه لذة الحياة الدنيا، ولتحمله جشب العيش ومشقة العبادة، بخلاف العاصي، والحال ليس كذلك؛ لأنّ الله (تعالى) عادل، يعطي كل ذي حق حقه، وحق المطيع الجنة كما وعده الله (تعالى)، وحق العاصي النار كما توعّده في كتابه، إذن: فأنا لست مجبولاً على ذلك.

ثم بعد أن أكمل دليله على نفي الجبر في المقام فقال له عليه السلام: «فعلمت أن الله قائم باق، وما دونه حدث حائل زائل، وليس القديم الباقي كالحدث الزائل»؛ فبيّن للسائل أنه كيف يفكر في معرفة الله (تعالى) فيصل إلى أرقى درجات التوحيد.

ثم أكّد سيد المتقين عليه السلام في جوابه

عن مقالة السائل الثالثة، بانه عليه السلام أصبح مختاراً وليس مجبراً على فعل ولا على فكر، فإن أحسن يثاب، وإن أساء ـ وحاشاه ـ يعاقب، حيث قال له عليه السلام: «أصبحت مخيراً، فإن أتيت السيئة بمكان الحسنة فأنا المعاقب عليها».

ج- قال الإمام الهادي عليه السلام: وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لرجل سأله بعد انصرافه من الشام: «فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن خروجنا إلى الشام، بقضاء وقدر؟

قال عليه السلام: نعم يا شيخ، ما علوتم تلعةً ولا هبطتم وادياً إلا بقضاء وقدر من الله.

فقال الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين؟

فقال عليه السلام: مه يا شيخ، فإن الله قد عظم أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي انصرافكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من أموركم مكرهين، ولا إليه مضطرين.

لعلك ظننت أنه قضاء حتم وقدر لازم، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب، ولسقط الوعد والوعيد، ولما ألزمت الأشياء أهلها على الحقائق، ذلك مقالة عبدة الأوثان وأولياء الشيطان.

إن الله (جل وعز) أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، ولم يُطع مكرهاً، ولم يُعص مغلوباً، ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلاً، ﴿ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾[1].

فقام الشيخ فقبل رأس أمير المؤمنين عليه السلام وأنشأ يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته
يوم النجاة من الرحمن غفرانا
أوضحت من ديننا ما كان ملتبسا
جزاك ربك عنا فيه رضوانا
فليس معذرة في فعل فاحشة
قد كنت راكبها ظلماً وعصيانا»[2]

في هذه الرواية إشارة إلى عدة أمور مهمة وهي:

١- إن كل فعل يصدر من الإنسان هو خاضع لقانون القضاء والقدر.

٢- إن معنى القضاء والقدر ليس

(١) سورة ص، الآية ٢٧.

(٢) الكليني، الكافي، ج١، ص١٥٥ و١، الصدوق، التوحيد، ص٣٨٠- ٣٨١ و٢٨، نهج البلاغة، ص١٥٦/ حكمة (٧٨)، المتقي الهندي، كنز العمال، ج١، ص٣٤٤- ٣٤٥/ ١٥٦٠.

هو الإلزام بالفعل لكي تصح مقالة المجبرة، وإنما هو بغر إلزام فيتوافق مع الاختيار.

٣- إن ما يصدر عن الإنسان من أفعال، يصدر باختيار وحرية كاملة، لا عن إكراه وجبر وإرغام.

٤- ثم بعد أن أشار الإمام عليه السلام إلى هذه النقاط الثلاث، استدل على بطلان الجبر بما مضمونه: (لو صح القول بأن الإنسان مجبر في أفعاله، للزم منه بطلان الثواب والعقاب، وسقوط الوعد والوعيد، وعدم صحة نسبة شيء من الأفعال إلى أصحابها حقيقة، وكل هذه اللوازم باطلة ضرورة، فالملزوم ـ وهو الجبر على الفعل ـ باطل مثله)

٥- إن الله (تعالى) عندما أمر الناس بطاعته، أمرهم وهم مختارون؛ لتتم عليهم الحجة، ونهاهم أيضاً تحذيراً من الوقوع في العذاب والخسران المبين.

٦- ثم بيّن عليه السلام بطلان التفويض من حيث ارتفاع العجز عنه، وإثبات قدرته على الأمر والنهي، فقال: «ولم يطع مكرهاً، ولم يعص مغلوباً»، وتقدم الكلام في مثل هذا الدليل في بحث التفويض.

٧- وأشار عليه السلام إلى أن مقالة الجبر هي «مقالة عبدة الأوثان وأولياء الشيطان»، بمعنى أن من قال بها وقبلها فهو خارج عن طريقة الإسلام، ﴿إن الشيطان كان للرحمن عصيا﴾[1].

تنبيهات ثلاثة:

قال الإمام الهادي عليه السلام: «فقد دل[2] أمير المؤمنين عليه السلام على موافقة الكتاب، ونفي الجبر والتفويض، اللذين يلزمان من دان بهما وتقلدهما الباطل والكفر وتكذيب الكتاب، ونعوذ بالله من الضلالة والكفر، ولسنا ندين بجبر ولا تفويض، لكنا نقول بمنزلة بين المنزلتين، وهو الامتحان والاختبار بالاستطاعة التي ملّكنا اللهُ وتعبّدنا بها، على ما شهد به الكتاب، ودان به الأئمة الأبرار من آل الرسول (صلوات الله عليهم)».

يشير الإمام الهادي عليه السلام في هذا النص الشريف إلى ثلاثة تنبيهات مهمة بعد ذكره لهذه الروايات، وهي:

التنبيه الأول: إن هذه الروايات

---

(١) سورة مريم، الآية ٤٤.

(٢) نقل المجلسي وصاحب الحدائق هذا النص مع إضافة: (فقد دلّ [قول] أمير المؤمنين عليه السلام)، المجلسي، بحار الأنوار، ج٥، ص٧٦، البحراني، الدرر النجفية، ج٣، ص١٨.

مجلة تراث السلام
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

موافقة للكتاب؛ لأنها تثبت العدل والقدرة والاختيار لله (تعالى)، وأنه (عزّ وجلّ) أمر ونهى، وكلف الناس وهم مختارون بالفعل أو الترك، كل ذلك وغيره يشهد به الكتاب بكل وضوح.

التنبيه الثاني: إن القول بالجبر أو التفويض هو تكذيب للكتاب العزيز؛ إذ إن من خلالهما يُنكر العدل ويُنسب الظلم لله (تعالى)، وينكر أمر الله ونهيه، وثوابه وعقابه، ووعده ووعيده، وتقدم في بداية شرح هذه الرسالة في المقدمات التي بيّنها الإمام الهادي عليه السلام: أن القرآن حقيقة ثابتة يعترف بها الجميع وبدون نقاش، فمن خالف الكتاب فهو خارج عن الإسلام، أي: إن إنكار هذه الأمور هو عبارة أخرى عن تكذيب الكتاب وعدم الاعتراف به، وهو كفر بلا ريب.

التنبيه الثالث: نحن الإمامية ننكر الجبر والتفويض ونبطلهما، ونقول بالمنزلة بين المنزلتين، والأمر بين الأمرين، كما قاله الأئمة عليهم السلام: «لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين»[1].

ومعنى ذلك هو: أن الله (تعالى) امتحن الناس إذ منحهم قوة واستطاعة على الفعل وعدمه، ووهبهم الاختيار الكامل في ذلك، لا مجبرين ولا مفوضين لفعل ما يحلو لهم، وإنما هم محدودون بشريعةٍ وأحكامٍ ومعبدون بها، فمن أطاع فاز برضوان الله (تعالى)، ومن عصى باء بغضبه، وهذا هو دين النبي صلى الله عليه وآله ودين أهل بيته عليهم السلام.

مثال وبيان:

قال الإمام الهادي عليه السلام: «ومثل الاختبار بالاستطاعة: مثل رجل مَلك عبداً ومَلك مالاً كثيراً، أحب أن يختبر عبده على علم منه بما يؤول إليه، فملّكه من ماله بعض ما أحب، ووقّفه على أمور عرّفها العبد، فأمره أن يصرف ذلك المال فيها، ونهاه عن أسباب لم يحبها، وتقدم إليه أن يجتنبها ولا ينفق من ماله فيها، والمال يصرف في أيّ الوجهين، فصرف المال، أحدهما في اتباع أمر المولى ورضاه، والآخر صرفه في اتباع نهيه وسخطه، وأسكنه دار اختبار[2]، أعلمه أنه غير دائم له السكنى في الدار، وأن له داراً غيرها وهو مخرجه إليها، فيها ثواب وعقاب دائمان.

فإن أنفذ العبد المال ـ الذي ملّكه

---

(١) الكليني، الكافي، ج١، ص١٦٠ و ١٣.

(٢) في تحف العقول الطبعة السادسة تعليق الاعلمي: (الاختيار).

مولاه ـ في الوجه الذي أمره به، جعل له ذلك الثواب الدائم في تلك الدار التي أعلمه أنه مخرجه إليها، وإن أنفق المال في الوجه الذي نهاه عن إنفاقه فيه، جعل له ذلك العقاب الدائم في دار الخلود.

وقد حدّ المولى في ذلك حدّاً معروفاً، وهو المسكن الذي أسكنه في الدار الأولى، فإذا بلغ الحدّ استبدل المولى بالمال وبالعبد، على أنه لم يزل مالكاً للمال والعبد في الاوقات كلّها، إلا أنه وعد أن لا يسلبه ذلك المال ما كان في تلك الدار الأولى إلى أن يستتم سكناه فيها فوفى له؛ لأنّ من صفات المولى: العدل، والوفاء، والنصفة، والحكمة.

أوليس يجب إن كان ذلك العبد صرف ذلك المال في الوجه المأمور به أن يفي له بما وعده من الثواب، وتفضل عليه بأن استعمله في دار فانية، وأثابه على طاعته فيها نعيماً دائماً في دار باقية دائمة؟

وإن صرف العبد المال الذي ملّكه مولاه ـ أيام سكناه تلك الدار الأولى ـ في الوجه المنهي عنه، وخالف أمر مولاه، كذلك تجب عليه العقوبة الدائمة التي حذّره إياها، غير ظالم له؛ لما تقدم إليه وأعلمه وعرّفه، وأوجب له الوفاء بوعده ووعيده، بذلك يوصف القادر القاهر.

وأما **المولى**: فهو الله (جلّ وعزّ)، وأما **العبد**: فهو ابن آدم المخلوق، و**المال**: قدرة الله الواسعة، و**محنته**: إظهاره الحكمة والقدرة، و**الدار** الفانية: هي الدنيا، **وبعض المال الذي ملّكه مولاه**: هو الاستطاعة التي ملك ابن آدم، **والأمور** التي أمر الله بصرف المال إليها: هو الاستطاعة لاتباع الأنبياء، والاقرار بما أوردوه عن الله (جلّ وعزّ)، و**اجتناب الأسباب التي نهى عنها**: هي طرق إبليس، **وأما وعده**: فالنعيم الدائم وهي الجنة، وأما **الدار الفانية**: فهي الدنيا، وأما **الدار الاخرى**: فهي الدار الباقية وهي الآخرة».

هذا المثال عميق فكرته، دقيق نظرته، واضح عبارته، وخلاصته: أن هناك مولى عنده عبد أراد أن يختبره وهو يعلم ما هي نتيجة الاختبار.

وهذا المولى متصف بالعدل والحكمة والقدرة وغيرها من الصفات، فأعطى لعبده أموراً كثيرة، ومكّنه بالاستطاعة والقدرة، وبيّن له موارد أمره ونهيه، ووعده على الطاعة الجنة، وتوعّده على المعصية النار.

ثم اختبره في دار الاختبار، فإن

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

اجتاز الاختبار بنجاح فاز، وعلى المولى أن يفي له بالثواب الجزيل، وإلا فليس له إلا النار، فهو بنفسه يحدد مصيره الأبدي، وهذا يعني أنه مختار غير مجبر، وأنه محدّد بأمر ونهي وليس مفوّضاً، وهو الأمر بين الأمرين.

وفي هذا المثال الذي يذكره الإمام الهادي عليه السلام أمور يجدر بنا الوقوف عندها والتأمل فيها، وهي:

الأمر الأول: قال عليه السلام: «أحب أن يختبر عبده على علم منه بما يؤول إليه».

وفي هذه العبارة إشارة إلى :

١- القضاء والقدر، الذي يفسره الإمام عليه السلام: بان الله (تعالى) هو خالق الإنسان ويعلم بإمكانياته الذاتية، ومن خلال هذه الإمكانيات والقدرات الذاتية فإن الله (تعالى) يعلم بأن هذه العبد إذا تعرّض لحادثة (أ) سوف تكون النتيجة (١)، وإذا تعرض لحادثة (ب) سوف تكون النتيجة (٤)، والله (تعالى) لا جهل في ساحته، فهو يعلم بخلقه وما سيصدر عنهم، وما هي النتائج المترتبة على تلك الأفعال، وعليه فعندما يريد أن يختبر عبده، فهو يعلم ما هي نتيجة الاختبار، وما هي عاقبة هذا العبد.

وهذا باب واسع جداً ينفتح على عدة أبواب، مثل: (علم ما كان وما سيكون) الذي عند الأئمة عليهم السلام، و(اصطفاء الأنبياء والأوصياء) من بين الناس دون غيرهم، وغير ذلك.

٢- إن ما يصل إليه الإنسان من النتائج المتعقبة للاختبار، وإن كانت معلومة للمولى إلا أنه (تعالى) أراد أن يلقي الحجة على عباده، فيكون العبد هو الذي يخط مصيره، ويحدّد مسيره، إن خيراً فإلى الجنة، وإن شراً فإلى النار، كما يتضح ذلك من قوله عليه السلام: «يؤول إليه»، وقال عليه السلام فيما تقدم: «وملّكهم استطاعة تعبّدهم بها، فأمرهم ونهاهم بما أراد».

الأمر الثاني: قال الإمام الهادي عليه السلام: «وأسكنه دار اختبار، أعلمه أنه غير دائم له السكنى في الدار، وأن له داراً غيرها، وهو مخرجه إليها، فيها ثواب وعقاب دائمان».

وفي هذه العبارة إشارة إلى عدة أمور:

١- إن هناك دارين، دار اختبار زائلة ومتصرّمة، متقلبة باهلها من حال إلى حال، قال (تعالى): ﴿وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور﴾[1]، ودار ثواب دائمة

(١) سورة آل عمران، الآية ١٨٥.

باقية عالية، كما قال (تعالى): ﴿وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون﴾[1].

٢- إنه لا اختبار ولا تكليف إلا في هذه الدار الزائلة، وهي دار الدنيا، قال (تعالى): ﴿إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا﴾[2].

٣- إنه (تعالى) أخبر العباد بهاتين الدارين، وبيّن لهم حقيقتهما؛ لئلا يغفلوا فيقولوا: ﴿لولا أرسلت إلينا رسولاً فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى﴾[3]

٤- إن العباد لا يصلون إلى الثواب أو العقاب إلا بالانتقال عن هذه الدار إلى دار الآخرة، وذلك أن حقيقة الجزاء الدائم لا يتلاءم مع حقيقة هذا العالم الزائل الفاني، فلذا لابد له من عالم آخر يلائمه، وهو عالم الآخرة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر هو للابتلاء بالإيمان بالغيب وما يخبر به الرسول عن الله (تعالى)، فلو كان الثواب والعقاب في هذا العالم، لانتفى جانب من الإيمان بالغيب، ولانتفت الفائدة من الندب إلى التنافس في طلب الدرجات العالية عند الله (تعالى): ﴿وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾[4]

٥- أنه عليه السلام يشير إلى أن دخول العباد إلى دار الاختبار أمر قسري إجباري ليس للإنسان فيه اختيار، وكذلك الحال في سفره إلى داره الثانية، فقال عليه السلام: «أسكنه دار الاختبار»، وقال: «وهو مخرجه إليها»، وكلاهما أمر لا دخالة للإنسان فيه.

الأمر الثالث: قال الإمام الهادي عليه السلام: «وقد حدَّ المولى في ذلك حدّاً معروفاً، وهو المسكن الذي أسكنه في الدار الأولى، فإذا بلغ الحدّ استبدل المولى بالمال وبالعبد، على أنه لم يزل مالكاً للمال والعبد في الأوقات كلها».

يشير الإمام عليه السلام في هذا المقطع من كلامه الشريف إلى عدة أمور:

١- إن هناك أجلاً معلوماً إذا بلغه ابن آدم انتقل من الدنيا إلى الآخرة، عن طريق الموت الذي هو صراط إلى الآخرة.

٢- ماذا يعني تقييد الحد بكونه «حدّاً معروفاً»؟ فهل المراد معروفاً عند المولى، أو عند العبد، أو عند المولى والعبد معاً، أو المقصود (حدّاً معيناً)؟

(١) سورة العنكبوت، الآية ٦٤.

(٢) سورة الكهف، الآية ٧.

(٣) سورة طه، الآية ١٣٤.

(٤) سورة المطففين، الآية ٢٦.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

أما معروفيته عند المولى فهو مما لا يختلف عليه اثنان؛ لأنّ الله تعالى هو ﴿علام الغيوب﴾[١] ﴿وهو بكل شيء عليم﴾[٢].

وأما الاحتمال الثاني والثالث وهما: (معروفيته عند العبد، أو عنده وعند المولى)، ففيه تفصيل: أما من جهة المولى فهو لا كلام فيه، وأما من جهة العبد فهو ليس معلوماً لكل عبد، بل هو من (علم ما سيكون) الذي أعطاه الله تعالى لأصفيائه من الأنبياء والأوصياء، ومن الممكن أن يعلمه غيرهم بتعليمه إياهم، كما ينسب ذلك إلى الخاصة من أصحاب سيد المتقين، كسلمان الفارسي[٣] ورشيد الهجري[٤] وغيرهم، وأما باقي الناس فهو مجهول مطلق بالنسبة اليهم ولا يعرفون عنه شيئاً أبداً.

وأما الاحتمال الرابع وهو: (حدّ معين)، فهو الأقرب للفهم بمعونة التأمل.

٣- ثم إن الظرف المستوعب لهذا الحدّ والأجل هو دار الاختبار والبلاء، وهي دار الدنيا.

٤- إنه كل هذه الأمور - وهي: الأجل، والظرف المستوعب له، والانتقال بالموت - إنما هي للبرهنة على أن العبد وما خوله المولى مازال ملكا لمولاه يتصرف فيه كيف يشاء، كما قال (تعالى): ﴿ولله ما في السماوات وما في الارض﴾[٥]، وقال: ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾[٦].

وهذه الإشارة الرابعة مهمة جداً، ونافعة لمن أراد أن يديم السير في ذات الشوكة، حيث إنه إذا استطاع استيعاب هذه الحقيقة وهضمها بصورة دقيقة، سوف يسلّم لله (تعالى) في كل شيء، وسوف يصبر على كل شيء، وسوف يرى كل ما يصادفه في هذه الدنيا خيراً من المولى المتعال، كما نجده في خطاب زينب عليها السلام، عندما قال لها ابن زياد لعنه الله: «كيف رأيت صنع الله بكم أهل البيت؟ قالت: كتب عليهم القتل فبرزوا إلى مضاجعهم»[٧]، فإذا تحقق ذلك له وتم تجده يصبح كالجبل الأشمّ، لا تهزّه الريح العاصف أبداً.

الأمر الرابع: قال الإمام عليه السلام:

(١) سورة التوبة، الآية ٧٨.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٩.

(٣) المفيد، الاختصاص، ص٢٢٢.

(٤) الصفار، بصائر الدرجات، ص٢٨٤ و ٩، مدينة المعاجز، ج٢، ص١٦٤ - ١٦٥.

(٥) سورة النساء، الآية ١٣٢.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٥٦.

(٧) الصدوق، أمالي الصدوق، ص٢٢٩.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

«لأن من صفات المولى: العدل، والوفاء، والنصفة، والحكمة»، وقال عليه السلام: «بذلك يوصف القادر القاهر».

يشير الإمام عليه السلام في هذه العبارة إلى ما اتصف به المولى (جلّ وعلا):

١- عادل منصف.

٢- وفيّ بوعده، ووعيده.

٣- حكيم في فعله.

والصفتان الأوليان أدخلهما الإمام تحت صفة القدرة والقاهرية، فلو لم يكن قادراً لا يمكنه إجراء العدل ولا الوفاء بالوعد.

وأيضاً: لو لم يكن قاهراً لا يمكنه تأديب المسيء، ولا عقاب العاصي، ولا الاقتصاص من الظالمين في الدارين.

فالربّ الحكيم الذي جعل في كل شيء حجة على البشر، ونصب أعلاماً لهدايتهم، وبيّن لهم كل شيء، وهو غير محتاج إليهم، وغير عاجز عن عقابهم، بل هو ﴿غني عن العالمين﴾[١]، وأعطاهم كل شيء، وجعلهم مختارين في أفعالهم، ووعد المحسن بالثواب، وأوعد المسيء بالعقاب، فهو ﴿على كل شيء قدير﴾[٢]، ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾[٣]، ليس بعاجز حتى يفوّض للناس أفعالهم، ولا بظالم حتى يجبر الناس عليها أيضاً، ثم يحاسبهم على تلك الأفعال، وإنما هو (تعالى) خَلقَ مقتدراً، وأمرَ مختاراً، وعاقبَ قهّاراً، وأرسل رسله تفضلاً، وهذا هو الأمر بين الأمرين.

(١) سورة آل عمران، الآية ٩٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٠.

(٣) سورة الانعام، الآية ١٨.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

الخاتمة:

اتضح لنا من خلال بيان كلام الإمام الهادي عليه السلام في الأمر بين الأمرين عدة أمور:

الأول: إنه بإثبات الأمر بين الأمرين يبطل الجبر والتفويض بنحو تلقائي، وذلك لما تبين من زيف دعوييهما، ولأنهما أيضاً لا يجتمعان مع الأمر بين الأمرين.

الثاني: إن الأمر بين الأمرين هو دين الله الحق، وما دونه هو الباطل كما ثبت بالدليل.

الثالث: إن الأمر بين الأمرين مطلب دقيق، ولكنه في الوقت نفسه من الفطرة، وفهمه بنحوه العميق يتوقف على فهم ثلاثة أمور مترابطة فيما بينها وهي:

أ- صفات الله تعالى: بأنه خالق، رازق، محيي، ومميت، ومثيب، ومعاقب، وغيرها.

ب- صفات المخلوق: قادر مختار فاعل مؤثر مخلوق إلى غير ذلك ولكن بغير استقلال.

ج- القضاء والقدر هما رهينان بفعل العبد وارادته فهما ليسا حتميين، وإلا لكان الإنسان مجبراً.

فإذا فهمنا هذه الأمور وجمعنا فيما بينها نخرج بنتيجة صحيحة حقة ودقيقة أيضاً وهي: إن الله تعالى هو الذي خلق الإنسان وجعل له القدرة على الاختيار ومكنه بالاستطاعة والقدرة والقوة على الفعل أو الترك، فما يصدر من الإنسان هو فعله المنسوب اليه، والصادر باختياره، وفي الوقت عينه فان فعله هذا ليس خارجاً عن سلطان الله تعالى وإنما الإنسان إنما صار فاعلا باذن الله وقدرته ولولاه لما كان له وجود أصلا، وعليه ففعل الإنسان يكون مخلوقا لله تعالى أيضاً وهذا تدعمه القاعدة العقلية القائلة: (جزء الجزء جزء)، وهو ما ينطق به الكتاب العزيز.

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

المصادر والمراجع

ـ القران الكريم.

١) البحراني، السيد هاشم، مدينة المعاجز، تحقيق الشيخ عزة الله المولائي الهمداني، مطبعة بهمن، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية، إيران، ١٤١٣ هـ.

٢) البحراني، المحدث الشيخ يوسف، الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية، تحقيق ونشر شركة دار المصطفى لإحياء التراث، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

٣) التفرشي، السيد مصطفى، نقد الرجال، مطبعة ستارة، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤١٨هـ.

٤) تفسير الإمام العسكري عليه السلام، منسوب إلى الإمام الحسن بن علي العسكري عليه السلام، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، مطبعة مهر، قم، ١٤٠٩ هـ.

٥) الجابلقي، السيد علي أصغر، طرائف المقال في معرفة طبقات الرواة، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مطبعة بهمن، نشر مكتبة السيد المرعشي النجفي، قم.

٦) الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، طبع ونشر دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

٧) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد بن عبد الغفور عطار، طبع ونشر دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٨) الحرّ العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني، المطبعة الإسلامية، طهران، ١٣٧٢ش.

٩) الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين ابن شعبة، تحف العقول عن آل الرسول، تحقيق الشيخ حسين الاعلمي، الطبعة السادسة، ١٩٩٦م.

١٠) الحميري، الشيخ أبو العباس عبد الله، قرب الاسناد، مطبعة مهر، تحقيق ونشر مؤسسة ال البيت، ١٤١٣هـ.

١١) الخميني، السيد روح الله الموسوي، حديث الطلب والإرادة، تحقيق محمد الجيلاني، طبع ونشر مؤسسة العروج، إيران، ١٤٢١هـ.

١٢) الري شهري، الشيخ محمد، ميزان الحكمة، تحقيق دار الحديث، مطبعة دار الحديث، الطبعة الأولى.

١٣) السبحاني، الشيخ جعفر، لب

مجلة تراث سامراء
العدد: السادس
السنة: الثالثة
١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م

الأثر في الجبر والقدر، تقرير درس السيد الخميني، مطبعة اعتماد، نشر مؤسسة الإمام الصادق، ١٤١٨ هـ .

١٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور، مطبعة الفتح، جدة، ١٣٦٥هـ.

١٥) الشريف الرضي، السيد محمد بن الحسين بن موسى، نهج البلاغة (نسخة المعجم المفهرس)، تصحيح محمد دشتي، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين، قم، إيران، ١٤١٥هـ.

١٦) الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابوية القمي، الأمالي، تحقيق وطبع ونشر مؤسسة البعثة، قم، ١٤١٧هـ.

١٧) الصدوق، علي بن بابويه، فقه الرضا، تحقيق مؤسسة آل البيت، نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا، ١٤٠٦ هـ.

١٨) الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، معاني الأخبار، تحقيق علي اكبر الغفاري، مطبعة انتشارات إسلامي، قم، ١٣٦١ ش.

١٩) الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار الرضا، تحقيق الشيخ حسين الاعلمي، طبع ونشر مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١٩٨٤م.

٢٠) الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، التوحيد، تحقيق السيد هاشم الحسني الطهراني، نشر جماعة المدرسين، قم، ١٣٨٧ هـ.

٢١) الصدوق، محمد بن علي بن بابوية القمي، الخصال، تحقيق علي أكبر غفاري، نشر جماعة المدرسين، قم.

٢٢) الصفار، الشيخ محمد بن الحسن، بصائر الدرجات في فضايل ال محمد، تقديم وتعليق الحاج ميرزا محسن كوجه باغي، مطبعة الأحمدي، طهران، ١٤٠٤هـ.

٢٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، تحقيق وضبط صدقي جميل العطار، طبع ونشر دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ.

٢٤) الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القران، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، طبع ونشر مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩هـ.

٢٥) الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، ١٤١٥ هـ.

٢٦) الفراهيدي، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مطبعة صدر، نشر مؤسسة دار الهجرة، قم، ١٤٠٩هـ.

٢٧) القمي، علي بن إبراهيم بن هاشم، تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي الجزائري، نشر مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، ١٤٠٤هـ.

٢٨) الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى بن محمود، تفسير الصافي، مطبعة مؤسسة الهادي، قم، ١٤١٦

٢٩) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، مطبعة حيدري، طبع دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٣هـ

٣٠) الكوفي، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، تفسير الثوري، تحقيق لجنة من العلماء، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ

٣١) المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار، نشر مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

٣٢) المخزومي، مجاهد بن جبر التابعي المكي، تفسير مجاهد، تحقيق عبد الرحمن الظاهر بن محمد السورتي، نشر مجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد.

٣٣) مسائل علي بن جعفر، تحقيق مؤسسة آل البيت، مطبعة مهر، نشر المؤتمر العالمي للامام الرضا عليه السلام، ١٤٠٩ هـ

٣٤) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، الاختصاص، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين، قم المقدسة.

٣٥) النحاس، أبو جعفر، معاني القران، تحقيق محمد الصابوني، نشر جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ.

٣٦) نخبة من المحدثين، الأصول الستة عشر، مطبعة المهدية، ١٤٠٥هـ.

٣٧) النوري، الميرزا حسين، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤٠٨هـ.

٣٨) الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، كنز العمال، تحقيق بكري الحياني و صفوة السقا، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت.